أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق

أ. م. د. جواد كاظم البكري*
باحث وأكاديمي من العراق

* معاون مدير مركز حمورابي ـ
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بابل

مقـدمـة

بـدأ العمل بالبرنامج النووي في إيران في ستينات القرن الماضي في عهد النظام الملكي، إلا أنه توقف بعد الثورة الإيرانية بسبب الحرب مع العراق عام 1980 ــ 1988، ثم عاد العمل به بعد انتهاء الحرب، وثار الجدل حوله نتيجة تصاعد نشاط إيران النووي منذ عام 2002، وبعد مفاوضات شاقة استمرت 12 عاماً، ظهرت إلى النور خطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران والسداسية، وتم عقد الاتفاق النووي الذي تلتزم بموجبه طهران بوضع قيود على برنامجه االنووي مقابل رفع العقوبات الدولية عنها.

أولاً: الأبعاد الدولية والإقليمية وأثرها في البرنامج النووي الإيراني

بعد كل هذه الأحداث حول البرنامج النووي الإيراني منذ 2002 إلى الآن، والضغوط الدولية، التي وصل بعضها إلى التهديد بالقوة العسكرية من أمريكا وإسرائيل، وبعد الأزمات الاقتصادية داخل إيران، وبروز أحداث جديدة في الشرق الأوسط من تمدد للإرهاب والفوضى، دفعت كل الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق شامل في يوم الثلاثاء 14 تموز 2015 والذي اشتمل على بنود عدة أهمها: رفع العقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة على إيران، بعد إكمال متطلبات الاتفاق، وفرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بـ (3,67) في المئة، فضلاً عن خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار

الثلثين إلى (5060) جهاز طرد، والتخلص من (98%) من اليورانيوم الإيراني المخصب، مع عدم تصدير الوقود الذري في السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاماً، بالإضافة إلى السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية بعد التشاور مع طهران، والإبقاء على حظر استيراد الأسئلة لمدة خمسة سنوات إضافية، وثمانية سنوات للصواريخ البالستية، مقابل ذلك يتم الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات، ورفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضاً عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات، وفتح باب التعاون مع إيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

ليس من مصلحة العالم العربي أن تتعقد الأمور النووية بين إيران والغرب، فمخرجات هذا الصراع من الممكن أن تؤثر سلباً في المنطقة العربية

منذ تموز 2015 بدأت التحليلات، المتشائمة منها والمتفائلة، تدلو بدلوها في خضمِّ حالة عدم اليقين Uncertainty التي تلف بمخرجات هذا الاتفاق حتى ذهب بعض الكتّاب الأمريكان إلى وصفه بـ(الزلزال الاستراتيجي)[1]، من جانب آخر انتقد بعضهم إدارة أوباما على إتمام الاتفاق المذكور وعدّوه تراخياً أميركياً حيال سياسات الجمهورية الإسلامية[2].

(1) Thomas L. Friedman,A Good Bad Deal?,The New York Times, JULY 1, 2015.

(2) Michael Singh,The Risks of Inaction in the Face of Iranian Misbehavior,The Washington Institute for Near East Policy, December 21, 2015.

في البعد الإقليمي، نجد أن العالم العربي من الممكن استثمار هذه الفرصة، لأنه ليس من مصلحة العالم العربي أن تتعقد الأمور النووية بين إيران والغرب، فمخرجات هذا الصراع من الممكن أن تؤثر سلباً في المنطقة العربية، وبخاصةً أنه سيصب في مصلحة الكيان الصهيوني، بالمقابل فإن من مصلحة إيران أيضاً إبرام تفاهم سياسي تأريخي مع العرب حول العديد من القضايا الحيوية واستثمار أثرها في بعض المناطق العربية لصالح السلم والمصالحة والتعايش مع جيرانها العرب، فمن **الممكن أن يشجع الاتفاق الإيرانيين والعرب على الذهاب إلى خيار إنهاء الصراع بينهما وتعزيز خيارات التعاون والتنمية الاقتصادية وربما يكون مطلوباً من الطرفين الإيراني والعربي التخلي عن كل التصريحات والتصرفات التصعيدية التي من شأنها أن تبدد كل الثقة بينهما.**

ثانياً: أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق

أما ما يخص أثر الاتفاق في الوضع العراقي، فيمكن إجماله بجانبين أساسيين، الأول هو الجانب الأمني، والثاني هو الجانب الاقتصادي، وهما الهاجسين اللذان يسيطران اليوم على المشهد العراقي.

1: **الجانب الأمني**: تنطلق آثار الاتفاق النووي الإيراني على الوضع العراقي من رؤية الولايات المتحدة لدور الجمهورية الإسلامية في الملف العراقي، فمنذ سقوط النظام وحتى عام 2015 كانت المقاربة الأميركية تجاه العلاقة العراقية ـ الإيرانية متأثرةً بشكل كبير بالمواقف الخليجية، وبخاصةً موقف السعودية الذي ينطلق من أسس طائفية ضيقة، لذا ظلت المواقف الأميركية تؤيد السياسات السعودية في العراق، والقائمة على ديمومة حالة عدم الاستقرار الأمني بدعم المجموعات الإرهابية لتحقيق ذلكم الهدف.

ولكن أحد أهم مخرجات هذا الاتفاق كان اتساع الفجوة بين الرؤيةالأميركية والسعودية للعلاقة مع الجمهورية الإسلامية ومن ثم انعكاس ذلك على دورها في المشهد العراقي، فعلى الرغم من الاختلاف في وجهات النظر في أروقة صنع القرار السياسي الأميركي حول السياسات الأميركية تجاه إيران، فنجد أن مقاربة الديمقراطيين تتمثل في النفاذ إلى قلب الجمهورية الإسلامية عبر فرض شروطل إتمام الاتفاق النووي والحصول على حق التواصل مع منظمات المجتمع المدني، الحقيقية منها والمزيفة، ومدها بالمنح المالية وماورائها، وعندئذ يمكن التواصل عن قرب مع الجناح الإصلاحي في المؤسسة الدينية الإيرانية وأية فئة معارضة أخرى بضمنهم (مجاهدي خلق) داخل وخارج إيران وتشجيع أتباعهاعلى التمرد والانقلاب على النظام.

من الممكن أن يشجع الاتفاق الإيرانيين والعرب على الذهاب إلى خيار إنهاء الصراع بينهما وتعزيز خيارات التعاون والتنمية الاقتصادية

أما الجمهوريون، الممثلون للمصالح الكبرى كشركات النفط والسلاح والمعروفون بسياساتهم الخارجية العنيفة، فإنهم يشتركون مع الديمقراطيين في الهدف النهائي لكنهم يختلفون في التكتيك، إذ يعوِّلون على حلول أكثر عنفاً وعنجهية، فهم يريدون إرسال قوات برية أمريكية إلى العراق دون إعارة أية أهمية لرفض الشعب العراقي لتواجد أية قوات برية أجنبية على أراضيه.

على الرغم من ذلك، فإن إدارة أوباما ولأول مرة تتفق مع الجمهورية الإسلامية في هدف محاربة الإرهاب في العراق، لإدراكها أن توظيف التنظيمات الإرهابية، وبخاصةً تنظيم داعش، كان يصب في خانة المصالح السعودية، ساهم في ذلك تراجع الدور السعودي في المنطقة بعد الانقلاب في أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، فضلاً عن تنامي الصراعات الداخلية في العائلة الحاكمة والتي تُنذر ببداية النهاية لأفول نجم السعودية، فضلاً عنفشلها الكبير في الصراع السوري والصراع اليمني، كل ذلك أدى بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجياتها في العراق استناداً إلى الوضع الجديد ما بعد الاتفاق النووي.

ونجد أن العراق بوضعه الحالي لا يتحمل أية توترات في المنطقة، ولا يستطيع تجنب أية نزاعات عسكرية، لأنه يرتبط بعلاقات مع الجمهورية الإسلامية ومع الغرب، ولا يمكن أن ينجو من مخاطر أي صراع بين الطرفين مهما حاول ذلك، لذلك فإن الاتفاق النووي الإيراني خدم مصلحة العراق ولاشك في أنه يمثل مصلحةً إستراتيجية للعراق.

أن العراق بوضعه الحالي لا يتحمل أية توترات في المنطقة، ولا يستطيع تجنب أية نزاعات عسكرية، لأنه يرتبط بعلاقات مع الجمهورية الإسلامية ومع الغرب

ولذلك نجد أن الحكومة العراقية كان لها أثر مهم في اتجاه إبرام التفاهمات حول البرنامج النووي الإيراني في جنيف، فقد وضع اجتماع إيران مع مجموعة خمسة زائد واحد في بغداد في أيار من العام 2012، الحجر الأساس للجهود الدولية والإقليمية نحو إيجاد حل للمشكلة النووية الإيرانية مع الغرب بناء على قناعة المسؤولين العراقيين، بأن القيادة الإيرانية يجب أن تخطو خطوات جدية لبناء الثقة بأن برنامجها النووي سلمي، وبأنه لن يتحول إلى برنامج عسكري، ولذلك فإن القيادات العراقية نصحت إيران بأن عليها تقديم تنازلات بشأن عمليات تخصيب اليورانيوم فوق (20) في المئة، وأن المعلومات تؤكد الحكومة العراقية في حينها حذرت المسؤولين الإيرانيين وجهاً لوجه وبصراحة، من أن عدم التعامل بشفافية واتخاذ مواقف متشددة ربما يقود المنطقة إلى مواجهة عسكرية يكون العراق ساحةً لها بغير إرادته. فإن وجود علاقات طبيعية ومفيدة بين العراق والولايات المتحدة والدول الغربية أضحى وسيلة لإيصال رسائل إلى إيران مفادها أن الاعتدال مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص من شأنه نزع فتيل الاصطدام العسكري.

وتكمن مصلحة العراق في أن أيّ تقارب إيراني ـ غرب يحول الملف النووي وغيره من الملفات العالقة بين الطرفين، سيقوض فرص توجيه ضربة عسكرية جوية إسرائيلية ضد إيران، والتي ستكون حتماً عبر الأراضي والأجواء العراقية، وأن وقوع هذاالاحتمال يعني أن القيادة الإيرانية سترد على الضربة الإسرائيلية، وهذا معناه اندلاع حرب إيرانية إسرائيلية ستفضي إلى حرب أوسع بين إيران والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، ولأن الوضع العراقي لايزال يواجه تحديات أمنية خطيرة، فمن المؤكد أن العراقيين سيدفعون أثماناً باهظة إذا وقعت هذه الحروب، فضلاً عن أن بقاء الملف النووي الإيراني موضع صراع مع الغرب، يعني أن سيعرض الحكومة العراقية إلى ضغوط من المجتمع الدولي، في حال تصاعد هذا الصراع وستطلب الحكومات الغربية من بغداد الانضمام إلى نظام العقوبات الدولية ضد إيران، ولذلك فإن الاتفاق الإيراني الغرب يجنّب العراق كل هذه السيناريوهات الصعبة عليه، والتي كانت ستصعب وضعه الداخلي، وتقوي الجماعات الإرهابية، ذلك أن استمرار الصراع النووي الإيراني الغربي سيساعد هذه الجماعات على التحرك بحرية أكبر في حال اتجه الغرب إلى الخيار العسكري في التعامل مع القيادة الإيرانية، وقد تصل الأوضاع الأمنية العراقية إلى مرحلة خطيرة، لأن أية حرب في المنطقة بحجم المواجهة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة ثانية، ستكون مكلفة وستؤدي إلى إشاعة الفوضى التي غالباً ماتكون بيئة مناسبة لتصعيد عمل القوى الإرهابية، مما يتسبب في ظهور تحديات أمنية أكبر بكثير من التحديات الحالية التي تهدد أمن وسلامة العراق.

أن بقاء الملف النووي الإيراني موضع صراع مع الغرب، يعني أن سيعرض الحكومة العراقية إلى ضغوط من المجتمع الدولي

2 ـ الجانب الاقتصادي

عدّ الكثير أن الاتفاق النووي سيجلب آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي، إذ إن من الممكن أن يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي من جانبين: **الأول** يتمثل في فقدان العراق إلى شريك اقتصادي مهم نتيجة اهتمام إيران بأسواق أخرى، من جانب آخر سيفقد العراق جزءاً من صادراته النفطية لصالح إيران، لكونه عضواً في منظمة أو بكونه خضع لقراراتها في هذا المجال، وهو ما سيترك أثراً كبيراً في وضعه الاقتصادي الحالي والمستقبلي في ظل أزمته الحالية التي يمر بها.

أدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران إلى تراكم المخزون النفطي الإيراني بحوالي 20 مليون برميل من البترول الخام

فقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران إلى تراكم المخزون النفطي الإيراني بحوالي 20 مليون برميل من البترول الخام، ومن المحتمل أن تقوم إيران بضخ هذه الكميات في السوق مع رفع العقوبات، فمن المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية على إيران إلى زيادة الصادرات النفطية الإيرانية ومن ثم انخفاض أسعار النفط، ولكن ذلك ليس من المتوقع حدوثه قبل انتهاء عامل كامل من توقيع الاتفاق بسبب بيعة التعاملات والصفقات في السوق النفطية، ففي حالة إبرام الاتفاق من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط بنحو(5) دولار للبرميل مباشرة، ولكنه من غير الواضح مدى استئناف إيران لإنتاجها النفطي فور توقيع الاتفاق أم سيكون ذلك بشكل تدريجي.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحكم زيادة المعروض من النفط الإيراني، ويمكن توضيح ذلك بالآتي[3]:

(3) للمزيد ينظر: تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج، مركز الخليج لدراسات والبحوث، 2015.

أ ـ عضوية إيران في منظمة الأوبك: تنص قوانين وأعراف منظمة الأوبك على أهمية إيجاد توازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، وقد حددت دول الأوبك سقف الإنتاج منذ عشر سنوات بحوالي 30 مليون برميل يومياً، وعندما ينخفض إنتاج أحد الأعضاء لأي ظرف يتوجب على الأعضاء تعويض هذا النقص من خلال زيادة حصص بقية الأعضاء مع إبقاء الأجندة السياسية بعيداً عن قرارات المنظمة. ونظراً لأن إيران إحدى دول الأوبك حافظت الدول مجتمعة على هذا المعدل من الإنتاج وقامت بتعويض انخفاض صادرات النفط الإيرانية في ضوء العقوبات المفروضة دولياً وحدث الشيء نفسه مع خفض الإنتاج الليبي والعراقي بسبب الظروف الأمنية.

ويوضح الجدول (1) أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة بلغ متوسط الإنتاج السنوي لدول منظمة الأوبك (30,456) مليون برميل يومياً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (2,3%)، وبلغ متوسط قيمة الصادرات النفطية خلال المدة نفسها(23,625) مليون برميل يومياً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (2%).

وبالرغم من انخفاض صادرات إيران إلا أنه يلاحظ ارتفاع صادرات الأوبك بمتوسط بلغ (2%) وهو ما يؤكد تدخل باقي الدول الأعضاء في الأوبك لسد الانخفاض الحادث في الصادرات الإيرانية للمحافظة على حصتها في السوق العالمي في السنوات الأخيرة.

جدول (1) تطور الميزان السلعي العالمي للنفط خلال عام 2014
(مليون برميل/ يومياً)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات دول الأوبك	22312	23112	23581	25068	24054
معدل التغير (%)	ـ ـ	3,6	2,0	6,3	ـ 4,0
إنتاج دول الأوبك	28927,1	29249,4	30121,2	32424,7	31603,8
معدل التغير (%)	ـ ـ	1,1	3,0	7,6	ـ 2,5

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.

ب ـ الجدول الزمني لرفع العقوبات: تشير العديد من التحليلات إلى أن الاتفاق المرتقب ليس نهائياً ومازالت هناك الكثير من التفاصيل والتعقيدات المرتبطة برفع الحظر، ومن المؤكد أن رفع العقوبات سينفذ بشكل تدريجي تماشياً مع الالتزامات التدريجية التي ستنفذها إيران بشأن برنامجها النووي.

ت ـ قدرة إيران على زيادة الإنتاج: قد تحتاج إيران مدة طويلة لزيادة إنتاجها بحوالي 0,8 ـ 1 مليون برميل يومياً، وعملية زيادة الإنتاج هذه ليست عملية سهلة وتحتاج إلى الوقت وإلى الكثير من المعدات والتجهيزات الحديثة التي تفتقرها صناعة البترول الإيرانية في الوقت الحالي. وفي هذا الشأن توقع محللون لأسواق الطاقة في شركة رايموند جايمس أن لا تزيد إيران إنتاجها بأكثر من نصف مليون برميل باليوم بحلول أواخر 2016.

ث ـ جدوى إنتاج إيران للنفط في ظل أسعار منخفضة: إن استفادة إيران من زيادة الإنتاج يرجع فقط لمستوى الأسعار فقد تكون أسعار النفط غير مجدية للإنتاج حالياً في بعض الدول ولكنها تقوم فقط بالإنتاج حفاظاً على حصتها في السوق العالمي مثلما تفعل المملكة العربية السعودية، إذ قامت بتخفيض أسعار نفطها المباع للأسواق الأسيوية، ويوضح الشكل (1) أن أسعار تعادل النفط والتي يعني عندها تساوي تكاليف الإنتاج مع إيرادات البيع تبلغ في إيران أعلى مستوى مقارنةً بدول الخليج بقيمة تبلغ (130,7) دولار للبرميل، وذلك مقارنةً بمستوى يبلغ (53,3) دولار للبرميل في الكويت، وبالنظر إلى مستوى الأسعار المتدني المتوقع لعقود عام 2016 يتضح أن الإنتاج سيكون غير ذات جدوى بالنسبة لإيران حتى في حالة ثبات الأسعار على وضعها المتوقع بدون الأخذ بالحسبان أثر الاتفاق المرتقب.

من المؤكد أن رفع العقوبات سينفذ بشكل تدريجي تماشياً مع الالتزامات التدريجية التي ستنفذها إيران بشأن برنامجها النووي

شكل (1) مقارنة بين أسعار تعادل النفط في الخليج وإيران

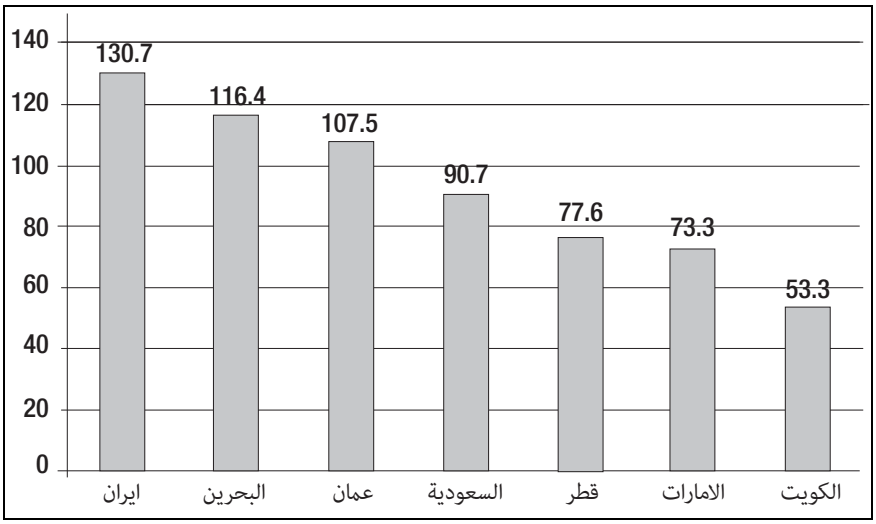

Source: IMF, Regional Economic Outlook, May 2014.

ولكن من جانب آخر تشير العديد من التقارير والدراسات الاقتصادية المتخصصة وكل المراقبين للشأن النفطي، إلى أننا في مرحلة تغير تاريخية للأدوار التي تحكم سوق النفط بعد انهيار أسعاره منذ منتصف صيف عام (2014) إلى الآن، إذ هبطت أسعار النفط بكل أنواعه من معدل (100) دولار للبرميل إلى أقل من (40) دولار للبرميل أي فقدت أكثر من (60%) من قيمتها السابقة، فقد كانت المملكة العربية السعودية تعاضدها دول الخليج المرتبطة بمجلس التعاون الخليجي تتحكم في أسعار النفط العالمي بزيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية والتصدير لماتتمتع به من قدرات إنتاجية فائقة (Swing producer) لكن الأمر تغيّر الآن، ففي اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في العاصمة النمساوية في27 نوفمبر (2014) سُلِّمت المسؤولية إلى قوى السوق لتحديد الأسعار، ولم يلق قرار أوبك الإبقاء على إنتاج (31,700) مليون برميل يومياً دون أي تغيرات أيَ تقبُّلٍ من جميع الأعضاء، وعارض القرار بشدة العراق والجزائر وفنزويلا ونايجيريا لكونهم الدول الأكثر تضرراً لاعتماد اقتصادهماعلى النفط بشكل مفرط.

ولكن الواقع يشير إلى أنه إذا حصل وعاد النفط الإيراني إلى التصدير فإن الأثر السلبي على الدول المصدرة للنفط ومنها العراق سيكون وقتياً ولن يدوم طويلاً، ففي حال استئناف التصدير أو ضخ نفط جديد ستحصل ردود أفعال

أن عودة إيران للسوق النفطية ستجبر أوبك على إعادة برمجة إنتاجها بشكل لا يؤثر سلباً في الأسعار

سعرية، لكنها لاتكون مؤثرة فيالمدى البعيد، فضلاً عن أن عودة إيران للسوق النفطية ستجبر أوبك على إعادة برمجة إنتاجها بشكل لا يؤثر سلباً في الأسعار، وستقوم إيران ببيع نفطها بالسعر الرسمي وليس بأسعار مخفضة عبر وسطاء كما كان الأمر عليه في الفترة الماضية بسبب العقوبات.

وختاماً، نعتقد أنه لا يوجد أفضل من اقتصاديات السلام، فالمنطقة اليوم مليئة باقتصاديات الحرب، فإن توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران ستكون انعكاساته بشكل إيجابي على العراق والمنطقة، وأن التجارة وأسعار السلع ستستقر على المدى البعيد.